هل تستطيع روسيا لعب دور مهم في التسوية

سمير عباهره

لا شك ان حالة التوازن الدولي التي كانت سائدة ابان الحرب الباردة والتي شهدت صراعا ايديولوجيا وسياسيا بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة اتاحت هامشا من الحرية والحركة للعرب حيث كان الاتحاد السوفييتي انذاك يتبنى الدفاع عن بعض القضايا العربية وتحديدا القضية الفلسطينية وكان يمثل احد البدائل لتقليص مساحة الهيمنة الغربية على الساحة السياسية الدولية. ومع غياب الاتحاد السوفييتي انتهت مساحة المناورة امام العرب وادى ذلك الى تدهور مكانة العرب في النسق الدولي وفقد العرب قدرتهم على التأثير في المتغيرات الدولية. وادى سقوط الاتحاد السوفييتي الى انفراد الولايات المتحدة بخيوط السياسة الدولية واختفاء التحدي للدور الامريكي والذي ورثته روسيا لاحقا لكن الروس تحولوا من حالة الصراع الى حالة التعاون مع الولايات المتحدة ونتج عن ذلك انفراد امريكي كامل ووحيد في مشاريع التسوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وهكذا تراجعت اهمية الشرق الاوسط في سلم الاولويات الروسية وتراجعت الاهداف الايديولوجية امام مواجهة الاهداف والتحديات الاقتصادية ونتيجة لهذا لم تعد تمثل قضايا العالم الثالث اولوية في سياسة روسيا الخارجية، وهذا ما انعكس على مواقفها السياسية ومنها قضية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. وعلى ما يبدو ان روسيا التي سلمت اوراق الشرق الاوسط للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تسبب في اضعاف موقفها على الساحة السياسة الدولية نتيجة فقدان الكثير من حلفائها في الشرق الاوسط في العراق وليبيا وبقيت الورقة السورية تتحكم بجزء منها رغم ان هناك تنسيقا بين روسيا والولايات المتحدة هناك. لكن المحك الرئيسي الذي يحرك السياسة الدولية هو القضية الفلسطينية فمن يتحكم بها ويمسك اوراقها يستطيع ان يتحكم في السياسة الخارجية الدولية وهكذا تحاول روسيا العودة في ادوارها الدولية.ورغم عضوية روسيا في الرباعية الدولية الا ان الرباعية بقيت عاجزة عن التأثير في ترك بصماتها في الصراع او في التأثير على اسرائيل او ممارسة الضغوط عليها وكل ما صدر عن بعض هذه الدول تحميل اسرائيل مسئولية فشل المفاوضات وفشل عملية السلام دون طرح حلول.

ومع عودة الحراك السياسي بشأن عملية السلام خلال الفترة القصيرة الماضية والتي تمثلت بمحاولة فرنسا حشد التأييد الدولي لمبادرتها من خلال اجتماع تمهيدي في باريس رغم تغيب روسيا الذي ترك علامة استفهام كبيرة على موقفها هذا وخاصة ان الفلسطينيين كانوا ينتظرون المساندة منها، وكذلك عودة الحديث عن المبادرة العربية للسلام واعتمادها للانطلاق نحو المفاوضات، تحاول روسيا العودة الى لعب دور في عملية السلام وعاد الصراع الفلسطيني الاسرائيلي يشكل احد اولويات السياسة الخارجية الروسية.

فقد أعرب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عن استعداد بلاده للمساهمة في استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في إطار جهود الرباعية الدولية، وأضاف لافروف في مؤتمر صحفي بموسكو مع نظيره الأردني ناصر جودة "روسيا لديها فعلا علاقة ثقة جيدة مع الفلسطينيين والإسرائيليين" . وعلى ما يبدو ان تطور علاقة روسيا مع اسرائيل ربما دفعها لاتخاذ مثل هذه المواقف وربما تكون اسرائيل طالبت روسيا للدخول في معادلة الصراع مجددا بحكم علاقتها الجيدة مع الاوساط العربية والفلسطينية وقد يكون الموقف الروسي القديم الجديد بعودة روسيا بقوة الى التأثير في الصراع وراء العودة وان عدم حضورها مؤتمر باريس كان يعود في اسبابه الى التوازنات الدولية وان روسيا ارادت الحفاظ على موروثها بنوعية من استقلال قرارها السياسي

لكن الموقف الروسي سيكون اكثر قوة لو قررت روسيا خوض هذه التجربة منفردة وليست من خلال الرباعية لان قرارها سيكون منفردا وليس بحاجة الى العودة للتشاور مع اعضاء الرباعية وفي هذه الحالة نعم سوف تصطدم بالموقف الامريكي كما اصطدمت فرنسا لكن ذلك سيكون كفيلا بالعودة الى حالة التوازن التي بقيت غائبة في علاقات العملاقين وربما يشكل ذلك انطلاقة جديدة للسياسة الخارجية الروسية في مواجهة السياسة الامريكية بسبب اهمية القضية الفلسطينية.

اما عودة روسيا الى لعب دور مؤثر في الصراع من خلال الرباعية فان ذلك سيضعف موقفها ولن تستطيع تجاوز القرارات الصادرة عنها ، واذا ارادت روسيا العودة بقوة للتأثير في اوراق القضية الفلسطينية عليها الانسلاخ عن جسم الرباعية حتى تستطيع الحفاظ على خطها العام الذي يبقى خاضعا للقرار الامريكي داخل الرباعية الدولية.

كاريكاتير أعجبني

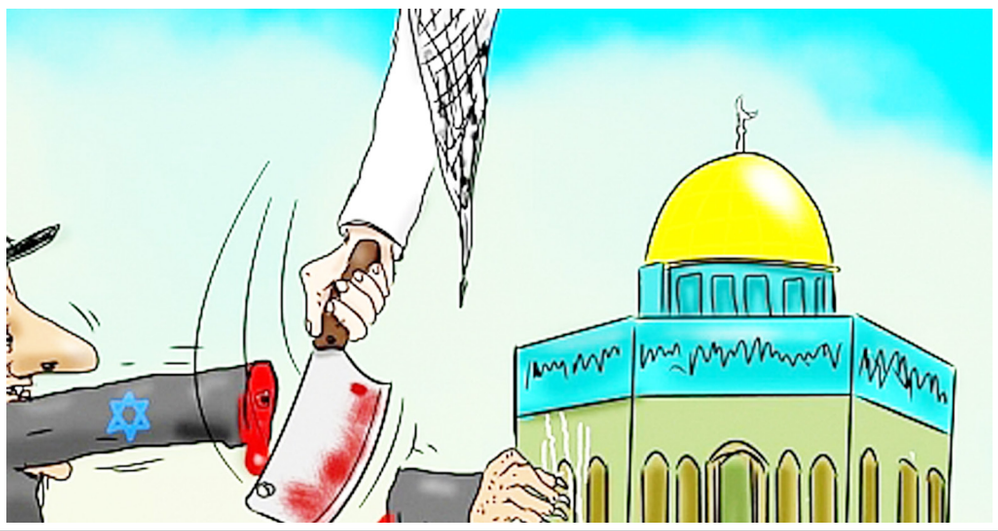

الدولة الرشيقة جوهر التحول الوطني

د. بكر عمر العمري

التحولات العالمية والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي القت بظلالها على مفهوم الادارة حيث اكدت مدى الحاجة لتطوير وتحديث الادارة لتكون قادرة وفعالة ومنجزة. وبذلك صار الكون قرية صغيرة، مفتوحة للمنافسة لم تتح للانسان على فترات التاريخ وبناءً على ذلك جاءت استراتيجية التحول الوطني السعودي لتفرض هزة قوية للدول حتم ان تقدم نموذج الدولة الرشيقة التي لابد ان تتطور لتعيش عصر العولمة.

كان الابداع في التحول الوطني هو البداية الذهبية للعبور الى مجال المنافسات الدولية وقد تكاثرت المتغيرات وآثارها على الادارة السعودية سواء في القطاع العام او الخاص. ان استعراض استراتيجية التحول الوطني المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية توضح دون عناء بانها تشكل هزة قوية على منهج مفهوم الادارة ينهي الدولة ضخمة الحجم والمترهلة الجسم لتحل محلها دولة اكثر رشاقة واكثر انتاجا وابداعا.

لذلك جاء التحول الوطني في اطار اقتصاد السوق الذي اصبح نظاما دوليا يؤثر على جميع الدول من خلال تحرير التجارة وتبادل السلع وتدفق رؤوس الاموال، مؤكدا ان النشاط الاقتصادي لم يعد أكثر تدويلا فحسب وانما اصبح ايضا أكثر كونية مما استدعى درجة من التكامل الوظيفي بين النشاطات الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك جاء التحول الوطني بأن الدولة الضخمة المترهلة في حجمها البيروقراطي وادائها الوظيفي الى اتخاذ سياسات "تخسيس" او وضع سياسة لرشاقة الدولة عن طريق برامج اصلاحية ادارية على اساس وجود مستويين للادارة اولهما ما يخص السيادة الوظيفية، والثاني ما يتعلق بالمصالح القومية المشتركة، دون ان يكون من بينها عنصر نشاز او اسباب للتنافر الاقتصادي والتجاري.

ولان هذه المعوقات تمثل روشته هامة لبرنامج عمل لرسم اطار لوضع سياسات هادفة لرشاقة الدولة في ادائها لوظائفها الداخلية والخارجية وتشمل هذه الروشته "الوصفة" الخاصة برشاقة الدولة في تحركاتها وتعاملها بالنقاط التالية:

١= ان العولمة قد فرضت نموذجا معينا للتعامل بين الدول في تحرير اقتصاد الدول، مكانا وزمانا، ويتعين على الحكومات ان تعترف بهذا الوضع وان تتصرف وهي تعلم ان معظم القضايا يتم تحريرها تدريجيا في اطار عالمي بعيدا عن ترهل الجهاز الاداري لها.

٢- ان المنافسة من اجل جذب الاستثمارات الدولية تعني ان معظم السياسات الداخلية التقليدية للجهاز الحكومي البيروقراطي يجب ان تخضع لبرنامج قاس من الرجيم لقوانين أداء الجهاز الحكومي لكي تتحول الدولة الى نظام اكثر رشاقة وتحركا يغري المستثمر ويجذبه اليها.

٣- ضرورة ااستجابة الحكومات للعولمة والسعي الى ايجاد حلول مشتركة للمشكلا ت الكونية، يجب ان يصاحبها تعديلات جذرية وسرعة حركة يقلل من التخمة المتفشية في الجهاز الحكومي للدول جميعها لان الانضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقيات العالمية يضع قيودا على خيارات السياسة المتاحة امام الحكومات بل انها قد تضطر الى اجراء عملية شاملة للنظم والممارسات المخالفة التي اعتادت عليها الدول فيما سبق. وهذا يعني تماما تقليل الوزن وافساح المجال للدولة للتحرك برشاقة وكفاء وذكاء.

وباختصار فان التحول الوطني يؤكد ان الاعتماد المتبادل بين الدول يعتبر جوهر العملية تحويل الدولية من نموذج عظم الحجم مترهل الكيان وبطيء الحركة الى نموذج رشيق اكثر حركة وذكاء وابداعا، لكن هذا لا يلغي ضرورة استمرار الدولة في ممارسة درجة من الرقابة حتى لا تتحول الحرية الى فوضى وبمعنى آخر ان تتكيف النظم والحكومات مع مظاهر ومتطلبات اقتصاد السوق الذي يقوم على المنافسة التي تتوقف على رشاقة الدولة المصنعة والمستمدة لخليتها للحصول على افضل الاماكن بين الدول المتسابقة لتعيش عصر العولمة.

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

بسطات غير مرخصة

عبدالعزيز الزهراني

مع بداية هلال شهر رمضان المبارك في كل عام تجد بسطات المأكولات الرمضانية تنتشر داخل الاحياء وعلى جنبات الطرق الرئيسية بشكل عشوائي وغير حضاري وليست مرخصة يقودها مجموعة من الوافدة وربما بأيدي وطنية و تستمر إلى وقت السحور والامانة في شهر رمضان كأن لديها نظام (لا تراجعنا أفتح بسطه وبيع) مما جعل هذه العمالة وغيرها تطمئن بعدم الرقابة عليها وتجدها تجول هنا وهناك داخل الاحياء و ربما لديها مواقع ثابتة لطهي الطعام المكشوف وتستخدم البوتاجاز والاسطوانة في اعداد المأكولات وفي هذا الجانب يشترك الدفاع المدني مع الامانة ، فالمسئولية مشتركة لانتشار مثل هذه المخالفات أمام رؤيا العين ولا تجد من يتابع ويراقب انتشار هذه البسطات الغير مرخصة التي تحتوي على مأكولات قد تكون ملوثة .

فالتساؤل هنا؟ لماذا الامانة والدفاع المدني يقفان حائران أمام هذه المخالفات ولا يتم اتخاذ الاجراءات حيالها؟

إلى متى والامانة تعمل حسب الرغبة والاهواء في إزالة مثل هذه المخالفات التي تخصها بالدرجة الاولى واذاء صمتها حتى انتشرت هذه الأنشطة بشكل مخيف داخل الاحياء وخصوصا بأنها تلامس صحة الانسان وتحتاج إلى تكثيف الرقابة وإزالة مثل هذه الانشطة المخالفة التي متى ما غض الطرف عنها سوف تأخذ مساحات أكبر وتنتشر الامراض والاوبئة من خلالها وقد تجلب إلى هذه البسطات لحوم فاسدة ومواد منتهية الصلاحية تستخدمها في طهي الطعام في ظل غياب الرقابة والمتابعة من صمت الأمانة وتجاهل الدفاع المدني.

فيبدوا بأن تقاعس الامانة جره خلفه قاطرة من الجهات المعنية التي تغط في سبات عميق وتعتقد بأن الامانة هي رأس الهرم في إزالة المخالفات المشتركة وإنها الجهة الاساسية والمعنية فتركت ما يخصها من عمل وأوكلت الذئب يرعى الغنم وفي جانب اخر يعتقد البعض بأنني ضد هذه الانشطة جملة وتفصيلا التي ربما يدار البعض منها بأيدي وطنية وهذا أمر محمود ونحن نشجع عليه بأن هناك أيدي تعتمد على نفسها وتحيي هذا التراث العريق الممتد عبر سنوات بدأ من الاحياء الشعبية واليوم أصبح يعيش حتى في الاحياء الراقية ولكن المطلب الاساسي من الجهات المسئولة و أخص بذلك الامانة ، فمن المفترض أن تأخذ هذه الانشطة البسيطة في عين الاعتبار وتقوم بجملة من التنظيمات وإصدار تراخيص بإجراءات ميسرة دون أن يتبع استخراج الترخيص أي رسوم مادية وإنما تكون تشجيعية لهذه الكوادر الوطنية من أجل كسر حاجز الاحتكار من قبل العمالة الوافدة وكذلك تجاوز بعض النظرات المجتمعية التي تعتقد بأن العمل بهذه الانشطة مخجل و غير معتاد.. ولكن من وجهت نظري أعتقد بأن الامانة ليس لديها أي استراتيجيات لهذه الانشطة التي تخدم أبناء الوطن فأظن الوقت أصبح مناسبا مع رؤية المملكة القادمة بان يكون هناك إعادة هيكلة لهذا الجهاز بما يتوافق مع المكان والزمان فنحن بحاجة إلى جهات أخرى تقوم بأعمال الأمانة ولديها أولويات وخطط واستراتيجيات وتنظيمات تتوافق مع هذه النقلة في اقتصاد المملكة وخصوصا بعد الانتقادات التي طالت هذه الجهاز طيلة السنوات الماضية فقد تكفي أن تكون محطة انظار الرؤية ٢٠٣٠ومحور أساسي للتغيير نحو الافضل وإيجاد أجهزة أخرى معنية بالتعاون مع القطاع الخاص تستطيع ان تواجه التحديات القائمة وتنهض بخدمات بيئية واقتصادية تتواكب مع تطلعات الرؤية القادمة.

الخروج من المأزق

عمر حلمي الغول

الساحة الفلسطينية بكل مكوناتها الرسمية والشعبية وقطاعاتها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية/ التربوية والاعلامية تبحث عن حلول لانسداد الافق على أكثر من مستوى وصعيد، منها: الداخلي، والذي لا يقتصر على المصالحة والوحدة الوطنية، بل يطال الاقتصاد والتعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي وإزدياد الفاقة والفقر والبطالة، وإستنهاض دور المؤسسات الوطنية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح؛ وعلى مستوى التسوية السياسية وغياب الشريك الاسرائيلي، وتضاؤل تأثير الاشقاء والاصدقاء في صناعة السلام، رغم التطور اللافت لانعقاد مؤتمر باريس في الثالث من حزيران الحالي؛ حالة التشظي والحروب الداخلية والصراعات البينية العربية، التي تركت بصماتها القوية على مكانة العرب ودورهم تحت الشمس؛ غياب الحلفاء الاستراتيجيين للشعب الفلسطيني؛ والفرقة وتصاعد حدة التناقضات بين الشعوب الاسلامية على اساس طائفي ومذهبي، التي تجد إنعكاسها في اوساط كل شعب منها.

العديد من ممثلي الفصائل والمهتمين بالشأن الوطني العام من كتاب الرأي والمثقفين كتبوا ودونوا وجهات نظرهم في الندوات وورش العمل وحتى في المهرجانات. جميعهم إتفق على ان هناك ازمة عميقة شاملة تصيب اوجه الحياة المختلفة، ولم يختلفوا على ان الساحة تعيش مخاضا وطنيا، والجميع غارق في دوامة السؤال والبحث عن إجابات شافية او ممكنة لتجاوز عنق الزجاجة. ورغم إرتفاع درجة حرارة السؤال في الشارع الوطني، الذي يعتبر احد مؤشرات الادراك الداخلي بعمق الازمة، وزيادة وتيرة الحوارات داخل الغرف المغلقة بين صفوف القيادات والنخب السياسية، نتيجة إستشعارهم لتعقيدات اللحظة السياسية والوطنية، إلاّ ان السمة العامة للاجابات مازالت دون الطموح.

النتيجة الهامة، التي يمكن إستخلاصها، هي تراجع وضعف الانتاج المعرفي في الفكر السياسي، وإضمحلال الجدل والنقاش الجاد وتلاقح الافكار في الساحة الداخلية وعلى المستوى العربي وحتى على الصعيد العالمي. لان هزيمة قوى التنوير والديمقراطية، ليست محصورة في النطاق الوطني، بل هي الارتداد الطبيعي للازمة العامةعربيا وعالميا في اوساط انصار السلام والعدالة الاجتماعية ودعاة التغيير الديمقراطي. مع ان الساحة الدولية تعيش مخاضا شبيه بكل المخاضات، التي شهدتها البشرية في زمن الانقلابات الدراماتيكية والانتقال من عصر لآخر. أي ان الظروف تسمح بالنهوض وإحداث حالة إنعاش للعصف الفكري للردعلى الحالة الهزيمة القائمة.

ودون الفصل التعسفي بين الحالة الفلسطينية وإمتداداتها العربية والعالمية او العكس، فإن الساحة الوطنية بحاجة ماسة الان وليس غدا لعصف فكري سياسي شامل ، ليتم طرح القضايا، كل القضايا على بساط البحث والحوار حتى بلوغ الجواب. ولعل المكان الفلسطيني المناسب لذلك، هو ميدان المجلس الوطني الفلسطيني، وقبل ذلك فتح ابواب المنابر الاعلامية والاكاديمية والثقافية لاثارة كل ما يجول في العقل السياسي الفلسطيني، والسعي للاقتراب من الحل، بغض النظر إن اعجب هذا الفريق او لم يعجب ذاك الشخص. ويمكن ان تكون الساحة الفتحاوية قبل واثناء عقد مؤتمرها السابع ايضا ميدانا خصبا للحوار ومساءلة الذات، لاسيما وانها تمسك بمقاليد القرار الوطني، وتقود الشعب. لذا عليها مسؤولية كبيرة جدا في فتح ابوابها للحوار الواسع والبناء، بعيدا عن الاصطفافات والشخصنة، لان ذلك لا يخدم الهدف المراد والمرغوب تحقيقه.

> **احد اهم ابواب الخروج من المأزق الوطني، هو إخراج الحوار الدائر في الغرف المغلقة إلى العلن وعلى كل المستويات**

وفي السياق على فصائل العمل الوطني، كل على إنفراد وبشكل جمعي ومع قطاعات المستقلين ورجال المال والاعمال والمثقفين الانخراط في الحوار، وإثارة ما يجول في اوساطها من اسئلة تتعلق بمصير الوطن والمواطن والمستقبل المنشود، وقضية الامة العربية والتحالفات الاممية على المستويات المختلفة، والرد على الخطاب الديني التكفيري، وخطاب الفتنة الطائفي والمذهبي في اوساط المسلمين وخاصة شعوب الامة العربية، ووضع تصور للرد على الهجمة الاميركية الاسرائيلية، التي تستهدف الكل العربي وليس فلسطين فقط.

احد اهم ابواب الخروج من المأزق الوطني، هو إخراج الحوار الدائر في الغرف المغلقة إلى العلن وعلى كل المستويات، والعمل على تنظيم دائرة الحوار للبحث عن الاجوبة الشافية في دوائر منظمة التحرير وخاصة المجلس الوطني، وحركة فتح وفصائل المنظمة...إلخ لان طرق ابواب السؤال بكل تلاوينه واتجاهاته، واستنهاض العقل من سبات اللحظة إلى دائرة التفعيل ومحاكاة الواقع لاستشراف افق المستقبل برؤى نوعية جديدة ومتجددة، يشكل رافعة وحامل اساسي لولوج مرحلة الجواب والخروج من عنق الزجاجة.

الإدارة العامة ودورها في إدارة أجهزة الحكومية

أحمد محمد زقوت

يقصد بالإدارة العامة جميع العمليات أو النشاطات الحكومية التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة. فهي موضوع متخصص من الموضوع الأكثر شمولا وهو (الإدارة)

والإدارة هي تنفيذ الأعمال باستخدام الجهود البشرية والوسائل المادية استخداما يعتمد علي التخطيط والتنظيم والتوجيه، وفق منظومة موحدة تستخدم الرقابة والتغذية الراجعة في تصحيح مساراتها وترمي إلى تحقيق الأهداف بكفاية وفعالية عاليتين. وتفيد في ذلك من العلوم النظرية والتطبيقية ، وحين تتعلق هذه الأعمال بتنفيذ السياسة العامة للدولة تسمى هذه الادارة – بالإدارة العامة.

تعني الإدارة العامة بالأساس بالإدارة الحكومية واجهزة الدولة التابعة لها ، أي إدارة أجهزة القطاع الحكومي . وهي بذلك مسؤولة عن ترجمة سياسات الدولة إلى مشاريع وأنشطة على أرض الواقع. ويتطلب ذلك القدرة على صنع القرار داخل الإطار الإداري والسياسي والهيكلي للدولة ، وهنا نلفت الانتباه إلى نقطة في غاية الأهمية وهو أن القرارات داخل الأجهزة الحكومية تختلف تماما عن القرارات في الشركات والمؤسسات الخاصة حيث ان في داخل الاجهزة الحكومية تكون فيها القرارات من راس الهرم مباشرة وعلي الجميع تنفيذ تلك القرارات ولا يكون في اغلب الاحيان تطوير للجودة الشاملة ويكون سائد فيها في اغلب الاحيان الروتين اما في الشركات الخاصة والمؤسسات يكون فيها هدف التطوير والجودة فيها عال جدا وتسعي الي الارتقاء لتحقيق المكاسب المادية علي غرار المؤسسات الحكومية.

لذلك نرى في الدول المتقدمة التي تسعى دائماً لتحقيق مصالح الدولة والشعب في وقت واحد تمتاز بالتطور والتقدم المستمر في كل المجالات التي تم تحويل كثير من المؤسسات الحكومية إلى شركات القطاع الخاص والذي ساهم في تحقيق ما هو المطلوب من هذه السياسية الإدارية الناجحة ،وأتمني كباحث أن تحذو الدول العربية والإسلامية التي تمتلك العقول والخبرات الفذة حذو الدول الناجحة ،من أجل تقديم أفضل الخدمات والمشاريع لأفراد المجتمع والشعب .

إذ إن مهمة الأجهزة الحكومية لا تتوقف عند تقديم سلع وخدمات اكانت صحية أو اجتماعية أو غيرها من الخدمات ، بل تتعداها إلى وضع الأنظمة وسن التشريعات التي تحفظ حقوق الأفراد وتحقق المصلحة العامة للدولة ، ويدلل هذا الأمر بشكل واضح وصريح على أهمية تخصص الإدارة العامة في ادارة الدولة من حيث إنه تخصص تتداخل فيه عدة تخصصات نظرا لطبيعة الموضوعات والمشكلات التي يتناولها ،فيتكون جسمه المعرفي من السياسة والقانون ،وعلم النفس والاجتماع ،والاقتصاد والثقافة ، هذا إضافة إلى الادارات الدقيقة مثل التخطيط والبيئة وإدارة المال والأعمال .

حيث ان هذا الوضع عزز لدى المجتمع بجميع ومكوناته هذا المفهوم الخاطئ وأصبحت الإدارة الحكومية عبئا لابد منه ، بدلا من تكون النظرة إيجابية بحيث ينظر لها كأرضية تسهم في

> **جب علي من يقوم برسم السياسات الخاصة بالدولة وبأجهزتها الادارية ان يتبع اسلوب المنهجي والعلمي ويؤسس جهاز التطوير والجودة الشاملة في جميع المؤسسات**

انطلاقة المشاريع التنموية والاقتصادية والتعليمية ، وتحفزها وتقدم الخدمات للمواطنين لترعي مصالحهم بيسر ، لقد أدى ذلك إلى التقليل من شأن الأجهزة الحكومية والخدمات التي تقدمها وبالتالي اتبع ذلك الاعتقاد بعدم أهمية تخصص الإدارة العامة مع ان للإدارة لها دور كبير في قيادة الدولة ورسم الخطط الاستراتيجية .

حيث حظيت الإدارة العامة باهتمام الباحثين والعلماء في جميع أنحاء العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فنشأ علم جديد اسمه علم الإدارة العامة ،غير أن هذا العلم ، بوصفه واحداً من العلوم الاجتماعية التي تعنى « بالواقعة الإدارية » بصفتها ظاهرة اجتماعية ، مازال ناشئا لم تستقر قواعده بعد ولم يتحدد إطاره ومضمونه بدقة.

لقد أصبح للإدارة العامة في الوقت الراهن ، أهمية قصوى لادارة الدولة فلا لا يمكن تنظيم شؤون المجتمع أو تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الي عبر الادارة العامة ، والمذهب التدخلي عن طريق الأجهزة الإدارية العامة أصبح مسلما به من قبل جميع المجتمعات رأسمالية كانت أم اشتراكية وذلك لوجود ضرورات ملحة أجبرت جميع الدول على تبني المذهب التدخلي لحل أزمات والنجاح في ادارة الدولة .

وللإدارة العامة مهام تنظيمية وتخطيطية وأخرى فنية وعلمية ، حيث ان تتعلق اولا بتحديد ما هو ممكن من مثل أو لتحقيق هدافها المنشودة ، وقيادة العمل الإداري. ويدخل في وظيفة التصور عملية التنبؤ وما يتبعها من إعلام وتنظيم وإحداث وترتيب للمصالح الإدارية المتخصصة للدولة ،أما الوظائف القيادية فهي مهام توجيه وتحضير أعمال قيادة الأعمال وإصدار الأوامر وتنفيذها ومراقبة استخدام الوسائل اللازمة لذلك.

وهناك ايضا مهام فنية ، وهي مهام ذات طابع قومي لحفاظ علي كينونة الدولة ، تتعلق بتمثيل المصالح القومية داخليا وخارجيا وحمايتها من الاعداء ، أو ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو عسكري ، تتعلق بالتنفيذ والتسيير بقصد تلبية الحاجات العامة للمجتمع مباشرة. ولكن المشكلة الأساسية هو أن الإدارة العامة لا تطبق معاييرها العلمية في مكان العمل بكل تلك الخطوات ، بل إن هناك اعتمادا على إجراءات ووسائل أصبحت عديمة الفائدة ، ومع الأسف ما زال العمل بها مستمرا والحديث هنا ليس عن المباني ولا عن وسائل الاتصال ، وإنما عن الفكر والفلسفة الإدارية التي تسير الأجهزة الحكومية ، والتي تعتمد على التسكين والبطء في الإجراءات والالتزام بالأوضاع الحالية ، دون محاولة البحث عن حلول إبداعية وابتكارات جديدة تحسن الأداء وترتقي بمستوى الخدمات.

لذلك يجب علي من يقوم برسم السياسات الخاصة بالدولة وبأجهزتها الادارية ان يتبع اسلوب المنهجي والعلمي ويؤسس جهاز التطوير والجودة الشاملة في جميع المؤسسات التابعة للدولة للارتقاء فيها وبالعمل الاداري لتوفير الوقت والجهد وعدم هدر المال العام.